الفصل الرابع

المالية العامة والسياسة النقدية

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يتعرف إلى المفاهيم الآتية (المالية العامة والسياسة المالية والسياسة النقدية).

٢- يتعرف إلى الحاجات العامة للمجتمع وكيفية اشباعها.

٣- يفهم الدور الحكومي في استعمال الايرادات العامة لخدمة المجتمع .

٤- يفهم الدور الرقابي على الموازنة وكيفية تنفيذ الحكومة لها.

٥- يعدد المجالات التي يمكن من خلالها الحصول على الايرادات العامة.

٦- يطلع على ماهية البنوك المركزية والمصارف التجارية ودورها في النشاط الاقتصادي.

٧- يفهم كيفية تنفيذ البنك المركزي للسياسة النقدية في الدولة.

٨- يدرك أهمية الاسواق المالية ودورها في الاقتصادات المعاصرة.

المبحث الأول

عناصر المالية العامة ودور الحكومة

المطلب الأول: المالية العامة والحاجات العامة

أولاً: علم المالية العامة: هو ذلك العلم الذي يدرس طبيعة الحاجات العامة (حاجات المجتمع المختلفة) وكيفية اشباعها من قبل الحكومة، وبذلك فهو يتضمن نفقات الحكومة (النفقات العامة) ومصادر تمويلها (الايرادات العامة)، وتلك العملية تسمى بالنشاط المالي للحكومة.

ثانياً: أهداف المالية العامة: تتمثل أهداف المالية العامة بالأهداف التي ترغب في تحقيقها الحكومة للمجتمع من خلال نشاطها المالي، وهي أهداف اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأساسية والتي تنعكس في تحقيق الرفاهية للمجتمع. من خلال الآتي:

١- حماية المجتمع من العدوان الخارجي.
٢- الحفاظ على الأمن والنظام وحماية الملكية الخاصة.
٣- إعادة توزيع الدخل لتخفيف الفوارق الاجتماعية.
٤- ضمان الاستقرار الاقتصادي بالشكل الذي يساعد على زيادة استعمال الموارد المادية والبشرية.
٥- تحقيق توزيع أمثل للموارد، ودعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الحاجات الإنسانية: تقسم الحاجات الإنسانية بشكل عام على قسمين هما:

١- **الحاجات الخاصة (الفردية):** هي تلك الحاجات التي يستطيع الفرد إشباعها بمفرده، مثل حاجة الغذاء والسكن والملبس ... الخ .

٢- **الحاجات العامة (الجماعية):** وهي الحاجات التي تقدمها الحكومة أو احدى هيئاتها من خلال قيامها بالأنفاق العام (النفقات الحكومية) التي تستطيع تأمينها عن طريق الايرادات العامة، وترتبط بدور الحكومة، وتشمل المجالات الآتية:

أ - حاجات الأمن والدفاع (القوات المسلحة، قوات الأمن).
ب- حفظ النظام العام (القضاء، الشرطة،...الخ).
ت- العلاقات الخارجية.
ث- الصحة والتعليم.
ج - المرافق العامة (الجسور، الطرق، الصحة، البيئة ... الخ).

رابعاً: دور الحكومة في اشباع الحاجات العامة: تقدم الحكومة من خلال نشاطها المالي الخدمات العامة لأفراد المجتمع كافة، بهدف اشباع حاجاتهم العامة، إذ على سبيل المثال تقدم خدمات الشرطة وخدمات حماية المجتمع من أجل اشباع حاجة الأمن وتوفير الاطمئنان للمجتمع. كما تقدم الحكومة عن طريق الهيئات العامة التابعة لها خدمات تدعى الخدمات العامة، وهي على نوعين: خدمات عامة غير قابلة للتجزئة تقدم لجميع افراد المجتمع مثل الدفاع عن الوطن، مكافحة الامراض السارية، درء مخاطر الفيضانات... الخ، وأخرى خدمات عامة قابلة للتجزئة مثل الخدمات الطبية في المستشفيات العامة والمقدمة بشكل فردي مما يستوجب على الفرد دفع تكاليفها كاملة أو جزء منها أو الاعفاء من دفعها.

شكل (١٦) دور الحكومة في اشباع الحاجات العامة
(النشاط المالي الحكومي)

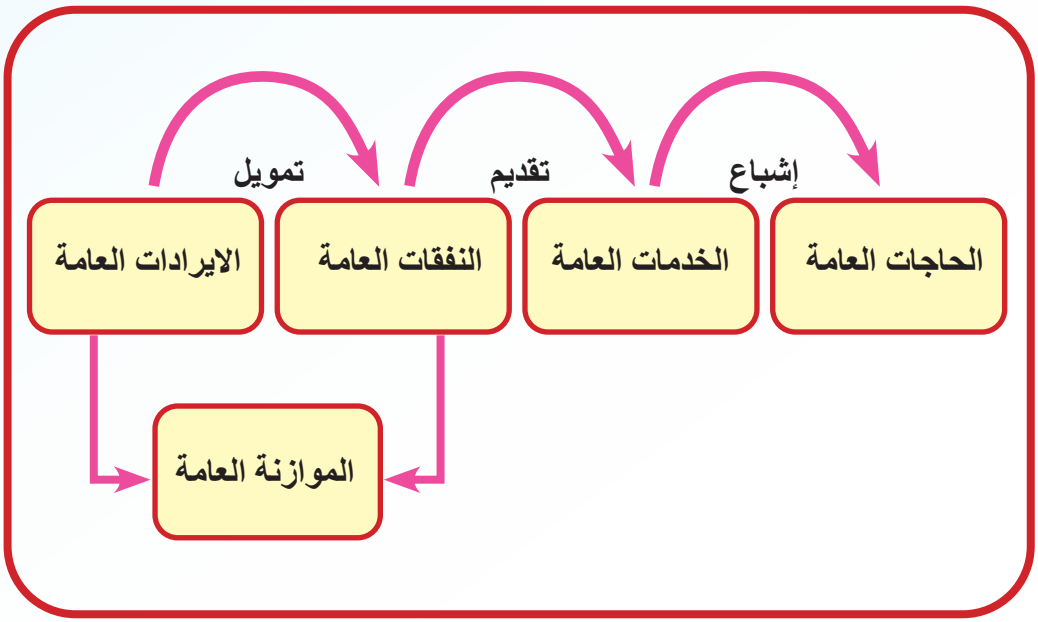

ومن خلال جمع النفقات العامة والايرادات العامة يتم الحصول على الموازنة العامة، التي تُعدُّها من قبل الحكومة في بداية كل سنة لتحديد طبيعة انفاقها وأوجهه، الذي يهدف إلى اشباع الحاجات العامة، وتحديد مصادر الحصول على الاموال اللازمة لتغطية تلك النفقات، التي تصنف تحت بند الإيرادات العامة.

نشاط ١٢ **ناقش مع التلاميذ الحاجات العامة التي يكون اشباعها من ضمن مسؤولية الحكومة.**

خامساً: عناصر المالية العامة، وتتكون من الآتي:

١- **النفقات العامة:** إن الحكومة في سبيل القيام بوظائفها التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، لا بد من انفاق قدر من الأموال سواء كان ذلك بشكل انتاج سلع وخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة، أو بشكل توزيع دخول تحويلية كمساعدة الأسر محدودة الدخل (الطبقة الفقيرة)، فأن ذلك يدعى بالنفقات العامة التي تهدف الحكومة من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية.

٢- **الإيرادات العامة:** يلزم للقيام بالنفقات العامة التي تقوم بها الحكومة تدبير الاموال والموارد المالية اللازمة لتغطيتها، وتحصل الحكومة على هذه الإيرادات أساساً من الدخل القومي، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة، إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي الضرائب، وإيرادات الحكومة من أملاكها، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من رسوم نظير قيامها بتقديم الخدمات العامة.

٣- **الموازنة العامة:** هي خطة مالية تتضمن ارقاماً تقديرية لكل من النفقات العامة والايرادات العامة، لمدة مقبلة هي سنة عادة (تسمى بالسنة المالية)، مع استحصال موافقة السلطة التشريعية (البرلمان)، بغية توفير فرصة الإلزام في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة. وتسعى وزارة المالية إلى أن تكون الموازنة متوازنة، أي أن تتساوى النفقات مع الايرادات، أما إذا كانت النفقات العامة (أكبر) من الايرادات العامة، فتكون في حالة (عجز)، في حين إذا كانت النفقات العامة (أقل) من الايرادات العامة فأن الموازنة تكون في حالة (فائض).

نشاط ١٣ **اعمل مقارنة بين الايرادات الاقتصادية والائتمانية والسيادية.**

المطلب الثاني: النفقات العامة قواعدها والرقابة عليها

أولاً: ماهية النفقة العامة: هي مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الحكومة أو إحدى هيئاتها بقصد تحقيق نفع عام (المنفعة العامة للمجتمع) واشباع الحاجات العامة، وتشتمل النفقة العامة على عناصر ثلاثة وهي:

١- إن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه لتسيير المرافق العامة، وتقديم الخدمات لعموم المجتمع من أجل اشباع الحاجات العامة.

٢- النفقة العامة تقوم بها (هيئة عامة) أي الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة؛ وذلك لأن

عمل الحكومة يكون عاماً ولجميع أفراد المجتمع دون تمييز، كون الاموال التي تنفقها الحكومة، هي أموال للمجتمع كله ولا تعد نفقات المشروعات الخاصة والأفراد نفقة عامة حتى إن كان الهدف منها خدمة عامة.

٣- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: إذ ينبغي أن تتوجه النفقات العامة بشكل أساسي لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، ومن دون ذلك لا يمكن عدّها نفقات عامة؛ فالأفراد جميعاً متساوون بإزاء الخضوع للضريبة لذلك يجب أن يتساووا بالانتفاع من النفقات العامة.

ثانياً: قواعد النفقات العامة: تقتضي سلامة مالية الحكومة، والتزام مختلف الوحدات المكونة لها عند قيامها بالإنفاق العام، احترام القواعد التي ينص عليها قانون الموازنة العامة والالتزام بها، وهذه القواعد هي:

١- **قاعدة المنفعة:** وتعني ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الجهات أو الفئات، بل لتحقيق مصالح عامة أو جماعية، كما هو الحال للشرائح الفقيرة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية.

٢- **قاعدة الاقتصاد في الإنفاق:** بمعنى أن تحقق النفقة العامة أقصى منفعة (اشباع) للمجتمع، بأقل نفقات ممكنة، وينبغي للهيئات العامة تجنب التبذير والاسراف.

٣- **قاعدة الترخيص:** إن عملية الانفاق يجب أن تستند إلى القوانين النافذة، ولا سيّما قانون الموازنة السنوي، وأن تأذن (تجيز) السلطة التشريعية والرقابية (البرلمان) للحكومة القيام بالإنفاق العام.

ثالثاً: الرقابة على الإنفاق العام: تتضمن عملية الرقابة على الإنفاق العام ثلاثة أشكال هي:

١- **رقابة إدارية:** وهي رقابة تقوم بها وزارة المالية على مختلف الوزارات والهيئات العامة، إذ لا تسمح بصرف أي مبلغ، إلا إذا كان وارداً في الموازنة وبالمقدار المقرر له.

٢- **رقابة محاسبية مستقلة:** مهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني والقواعد المالية والمحاسبية المعتمدة.

٣- **رقابة برلمانية:** وتتولاها السلطة التشريعية (البرلمان)، التي لها حق التحقيق والاستجواب للوزير أو الحكومة ممثلة برئيس الوزراء عند مراجعة الحسابات الختامية.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

تقسم النفقات العامة على اقسام عديدة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: بحسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الحكومة وتشمل:

١- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الحكومة بواجباتها، وتشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي (السفارات).

٢- **النفقات الاجتماعية:** وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد، مثل نشر الثقافة وإشاعة التعليم وتوفير الرعاية الصحية.

٣- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تقوم بها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مثل انشاء الطرق والجسور، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومشروعات الري والصرف الصحي، وتقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة بهدف حماية المنتوج الوطني ودعم الشرائح الضعيفة.

ثانياً: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة، وتشمل نوعين هما:

١- **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** وهي النفقات التي تنفقها الحكومة للحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية (أجهزة، مكائن)، لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٢- **النفقات التحويلية أو الناقلة:** وتتمثل بقيام الحكومة بتحويل جزء من الدخل القومي من فئات اجتماعية (الاغنياء)، إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل (الفقراء).

ثالثاً: تقسيم النفقات العامة بحسب مدى انتظامها في الموازنة العامة:

١- **النفقات الاعتيادية والنفقات غير الاعتيادية:** ويقصد بالنفقات الاعتيادية التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة العامة، مثل رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والجسور والمدارس والمستشفيات والطرق ... الخ. أما غير الاعتيادية فهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة في الموازنة العامة، وتظهر عند الحاجة إليها في ظروف الحرب والكوارث الطبيعية (الزلازل والاعاصير).

٢- **تقسيم النفقات العامة بحسب معيار نطاق سريان النفقات العامة:** تقسم النفقات العامة على نفقات قومية على مستوى الدولة كله مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن، ونفقات محلية على مستوى (محافظات)، وتخدم بالأساس الأنفاق على توصيل مياه الشرب والكهرباء والطرق...الخ.

المبحث الثاني

الإيرادات العامة

المطلب الأول: مفهوم الايرادات وتقسيمها

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تجبيها الحكومة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة، بحسب الآتي:

١- **من حيث مصدر الإيرادات:** تقسم على:

أ- إيرادات أصلية: ويقصد بالإيرادات الأصلية تلك التي تحصل عليها الحكومة من ممتلكاتها.

ب- إيرادات مشتقة: فهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين مثل الضرائب.

٢- **من حيث سلطة الحكومة في الحصول على الإيرادات:** قسمت على إيرادات تستند إلى الإجبار وإيرادات لا تستند إليه، كما يأتي:

أ - **الإيرادات المستندة إلى الإكراه (الاجبار):** تحصل عليها الحكومة استناداً إلى سيادتها وتشمل: الضرائب، الغرامات، الرسوم، التعويضات، والقروض الإجبارية.

ب- **الإيرادات التي لا تستند إلى الإجبار:** وتحصل عليها الحكومة من تأجير الأراضي الزراعية التي تمتلكها، أو من سلعة أو خدمة تبيعها، أو الاقتراض من الجمهور(المواطنين).

٣- **من حيث دورية الإيرادات العامة واستثنائيتها:** وهي ايرادات اعتيادية ذات طابع دوري (سنوي) منتظم، ايجار ممتلكات الحكومة، والضرائب والرسوم، أما غير الاعتيادية (الاستثنائية)، فتحصل عليها عندما تلجأ إلى الاقتراض أو بيع جزء من ممتلكاتها.

المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية

أولاً: إيرادات أملاك الحكومة (الدومين):

١- **الدومين العقاري:** ويشمل ممتلكات الحكومة من الثروات الطبيعية (النفط، الكبريت... الخ)، والأراضي الزراعية والغابات والمناجم.

٢- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويضم المشروعات الصناعية والتجارية التي تديرها الحكومة، وتحصل على إيرادات مالية.

٣- **الدومين المالي:** ويقصد به الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة، التي تحصل منها على إيراد مالي (أرباح وفوائد).

ثانياً: الإيرادات السيادية، هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة جبراً من الأفراد بما تملكه من حق السيادة، وتتمثل بالآتي:

١- **الرسوم:** تُعدّ الرسوم من الإيرادات العامة التي تأخذ شكلاً دورياً ومنتظماً، تحصل عليها الحكومة مقابل الخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد.

٢- **الضرائب:** هي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الحكومة بصفة نهائية، وهي تمثل مشاركة الفرد في تحمل تكاليف اعباء النفقات العامة التي توجه لإشباع الحاجات العامة.

ثالثاً: القروض العامة: وهي اموال تحصل عليها الحكومة من السوق المالية المحلية، أو الدولية وتتعهد بسدادها مع الفائدة المترتبة عليها ودفع فائدة عنه، وفقاً لشروط معينة وخلال مدة معينة. والقروض العامة على انواع هي:

١- **القروض الداخلية (المحلية):** هي القروض التي تحصل عليها الحكومة من الافراد أو المؤسسات المالية المحلية (المصارف التجارية أو الحكومية).

٢- **القروض الخارجية (الدولية):** هي القروض التي تحصل عليها الحكومة من المؤسسات المالية خارج الدولة (خاصة، حكومية)، أو تقترض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الاوربي).

المطلب الثالث: الموازنة العامة

١- **مفهوم الموازنة العامة:** هي خطة تتضمن تقديراً لنفقات الحكومة وايراداتها خلال حقبة زمنية قادمة، غالباً ما تكون سنة واحدة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية وتصدر بقانون يسمى قانون الموازنة.

ويتم اجازة الموازنة التي تتقدم بها السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع (البرلمان)، الذي يقرّها، وهذه الاجازة القانونية تسمح للسلطة التنفيذية (الحكومة) القيام بالنفقات وتحصيل الايرادات.

٢ـ مبادئ الموازنة العامة

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تراعيها الموازنة العامة للدولة لكي تؤدي الغرض المطلوب منها، هذه المبادئ باختصار هي:

أ- **سنوية الموازنة:** عادة ما يتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس مدة سنة واحدة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية إعداد الموازنة العامة لزمن أقل من سنة واحدة، أو لأكثر من سنة واحدة، كما في الخطط الخمسية والخطط طويلة الأجل.

ب- **شمول الموازنة:** أي إن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع إيرادات الحكومة ونفقاتها، فلا يتم مصروف للحكومة خارج الموازنة العامة، ولا يتحقق أي إيراد لها إلا ويدرج من ضمن الموازنة. ويتطلب ذلك الإفصاح والشفافية من قبل الأجهزة الحكومية.

ت- **عمومية الموازنة:** أي لا يجوز تخصيص إيراد معين للإنفاق على خدمة معينة أو لنشاط بالذات، ويجب أن تدرج جميع الإيرادات العامة في جانب والمصروفات العامة في جانب آخر.

ث- **وحدة الموازنة:** أي أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على النفقات كافة والإيرادات كافة، وهذا لا يعني عدم إمكانية وجود موازنات متعددة من ضمن الدولة الواحدة، إلا أنه يعني وجوب وجود موازنة واحدة تجمع كل الموازنات المتعددة إن وجدت.

ج - **وضوح الموازنة:** أي أن تتسم الموازنة بالوضوح الكافي الذي يمكن من فهم محتوياتها، سواء بالنسبة لممثلي الشعب أو للقائمين بتنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراستها.

ح - **دقة الموازنة:** أي أن تتسم تقديرات الموارد والاستعمالات بالدقة الكبيرة والواقعية من المجالات كافة.

خ - **مرونة الموازنة:** أي السهولة في تنفيذها ومراعاة الاحتمالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجهة الظروف الطارئة.

د - **توازن الموازنة:** ويعني أن الأساس هو أن تكون نفقات الحكومة مساوية تماماً لإيراداتها، إلا أنه من الصعب جداً الالتزام بهذا المبدأ، إذ إنه غالباً ما يكون هناك إما عجز في الموازنة ناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو فائض ناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات.

المبحث الثالث

النقود والسياسة النقدية

المطلب الأول: النقود أنواعها وجهة اصدارها

أولاً: النقود ووظيفتها

١- **تعريف النقود:** هي شيء يلقى قبولاً عاماً بين أفراد المجتمع، بوصفه أداة لسداد أثمان السلع والخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، ولسداد الديون والالتزامات وتسوية المعاملات الاقتصادية. وتؤدي النقود الوظائف الآتية:

أ - النقود وسيط للتبادل (المعاملات).

ب- النقود مقياس لقيمة السلع والخدمات.

ت- النقود مخزن للقيم؛ إذ تستعمل النقود كأداة لخزن القيم ووسيلة للادخار.

ث- النقود أداة لتسوية الديون والمدفوعات الآجلة.

ثانياً: أنواع النقود، تطورت النقود عبر الزمن إلى أنواع عدة هي:

١- **النقود السلعية:** استعملت المجتمعات البشرية في الماضي النقود السلعية لتسهيل عمليات تبادل السلع؛ إذ استعمل الإغريق الماشية، وعند الصينيين الشاي والسكاكين، والتبغ عند الهنود الحمر، وعند البابليين الشعير، وفي مصر القمح، ثم بعد ذلك اكتشف الذهب والمعادن لتكون أداة للتبادل.

٢- **النقود الورقية:** وتمثل مرحلة متقدمة من أنواع العملة، ويصدرها البنك المركزي بقوة القانون لتكون أساساً في التبادل التجاري والاقتصادي، وهو المسؤول عن الحفاظ على قيمتها، لذلك تأتي ثقة الافراد في قبولها وتداولها، من الثقة بالبنك المركزي (جهة الاصدار).

٣- **النقود المصرفية أو نقود الودائع:** وهي التي تتمثل في الحسابات التي يحتفظ بها الافراد لدى المصارف، التي باتت تحتل أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة نتيجة ارتفاع الوعي المصرفي بين الأفراد.

نشاط ١٤ اكتب تقريراً عن تطور النقود.

٤- **النقود الالكترونية:** أمثلتها بطاقة الائتمان Credit card بأنواعها المختلفة، مثل بطاقات الصرف الآلي وبطاقات الفيزا كارد، إذ إن تطور التقنيات الرقمية ونظم المعلومات مكنت الافراد في مختلف بقاع الارض من تسديد المبالغ بشكل الكتروني مثل التحويلات المالية والشيكات.

بطاقة الصراف الآلي:

بطاقة الصراف الآلي (المعروفة تحت عدد من الأسماء) هي بطاقة صادرة عن مؤسسة مالية يمكن استعمالها في ماكنة الصراف الآلي (ATM) للمعاملات مثل: الإيداعات والسحوبات النقدية، والحصول على معلومات الحساب، وغيرها من أنواع المعاملات.

طريقة استعمال الصراف الآلي (للاطلاع)

توجه إلى آلة الصراف الآلي (١)

أدخل البطاقة (٢)

اختر اللغة (٣)

أدخل الرقم السري (٤)

اختر المبلغ (٥)

اسحب البطاقة (٦)

خذ النقود والايصال (٧)

نشاط ١٥ أكتب بحثاً عن آلية ظهور النقود الورقية وتطورها بالاستعانة بمكتبة المدرسة.

نشاط ١٦ اكتب أمام كل دولة من الدول التالية أسم العملة التي تستعملها.

اسم الدولة	اسم العملة
العراق	
لبنان	
الولايات المتحدة الامريكية	
الأتحاد الاوربي	
الامارات العربية المتحدة	
الصين	

المطلب الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية

أولاً: البنك المركزي، يعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن النظام النقدي وعمود الجهاز المصرفي.

١ـ **تعريف البنك المركزي:** هو مؤسسة حكومية تعنى بإدارة السياسة النقدية، وتنظيم عمل الجهاز المصرفي، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية عدة منها: الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على مستويات الاسعار (التضخم)، وسعر صرف العملة، وادارة المدفوعات الدولية. ومراقبة التطورات المالية الدولية.

٢ـ **وظائف البنك المركزي:** يؤدي البنك المركزي الوظائف التقليدية الآتية:

أ ـ **إصدار العملة:** الجهة الوحيدة التي لها حق اصدار العملة المحلية هو البنك المركزي، وهو المسؤول عن توفير الغطاء النقدي لها من الذهب والعملات الاجنبية والسندات الاجنبية والمحلية.

ب ـ **بنك البنوك:** يُعَدّ الملجأ الأخير الذي تلجأ اليه المصارف عندما تواجه انخفاضاً بنسبة الودائع وزيادة عمليات السحب غير المتوقعة، ليقف بجانبها في توفير السيولة اللازمة لعملياتها الجارية، كما أنه يمارس الرقابة عليها والتحكم باحتياطاتها النقدية.

ت ـ **الوكيل المالي للحكومة:** يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وذلك كونه يحتفظ بالودائع الحكومية، وينقل الاموال الحكومية داخل الدولة وخارجها، وتسويق السندات الحكومية ودفعها عند الاستحقاق. وادارة الدين العام.

نشاط ١٧ **قم بزيارة لموقع البنك المركزي العراقي الالكتروني، ثم لخص المعلومات الجديدة واعرضها أمام زملائك في الصف.**

www.cbi.iq

ثانياً: السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في نسبة السيولة النقدية في التداول (عرض النقد)، وبما يتناسب مع حالة النشاط الاقتصادي.

وتعبر السياسة النقدية عن مدى قدرة البنك المركزي على التأثير في عرض النقد (السيولة النقدية أو كمية النقود المعروضة) في الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة ادوات السياسة النقدية المتمثلة بالآتي:

١- **سعر الفائدة:** إن البنك المركزي هو السلطة الوحيدة القادرة على تحديد سعر الفائدة في الاقتصاد، وإلزام الجهاز المصرفي بالعمل بها.

٢- **سعر الخصم:** وهو السعر الذي يحكم العلاقة بين البنك المركزي و المصارف التجارية في مجال خصم الودائع.

٣- **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي نسبة يحددها البنك المركزي، والتي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري من الودائع على شكل سيولة نقدية، يقوم بإيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني.

٤- **عمليات السوق المفتوحة:** وهي أداة يعتمدها البنك المركزي عن طريق شراء السندات الحكومية من المصارف التجارية، وهو ما يؤدي الى زيادة السيولة النقدية (عرض النقد) لديها، ومن ثَمَّ تزداد قدرتها على اقراض الافراد والمؤسسات، وفي حالة بيع البنك للسندات يحدث العكس تماماً.

نشـــاط ١٨ **ضع عبارة (صح) أمام العبارة الصحيحة وعبارة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة في كل مما يأتي:**

١- يستطيع أي بنك في وطننا العراق إصدار أوراق النقد والمسكوكات.

٢- يعد البنك المركزي الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف الأخرى عندما تواجه انخفاضاً بنسبة الودائع.

٣- من وظائف البنك المركزي مراقبة البنوك الأخرى.

المطلب الثالث: المصارف التجارية والاسواق المالية

أولاً: معنى (المصرف) التجاري: هو مؤسسة مالية هادفة للربح تقبل الودائع وتمنح القروض والسلف، وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية.

١ـ **وظيفة المصرف التجاري:** تمارس المصارف التجارية الوظائف الآتية:

أ ـ قبول الودائع.

ب- خصم الاوراق التجارية (الكمبيالات).

ت- الاستثمار في الاوراق المالية الاسهم والسندات.

ث- اقراض الاموال للغير ومنح التسهيلات الائتمانية.

ج- خلق النقود المصرفية (نقود الودائع).

٢ـ **مصادر أموال المصارف التجارية:** تشكل الودائع بأنواعها (الودائع الجارية، الودائع الثابتة، ودائع التوفير) أهم مصادر تمويل البنوك والمصارف التجارية.

معلومة اثرائية للأطلاع فقط

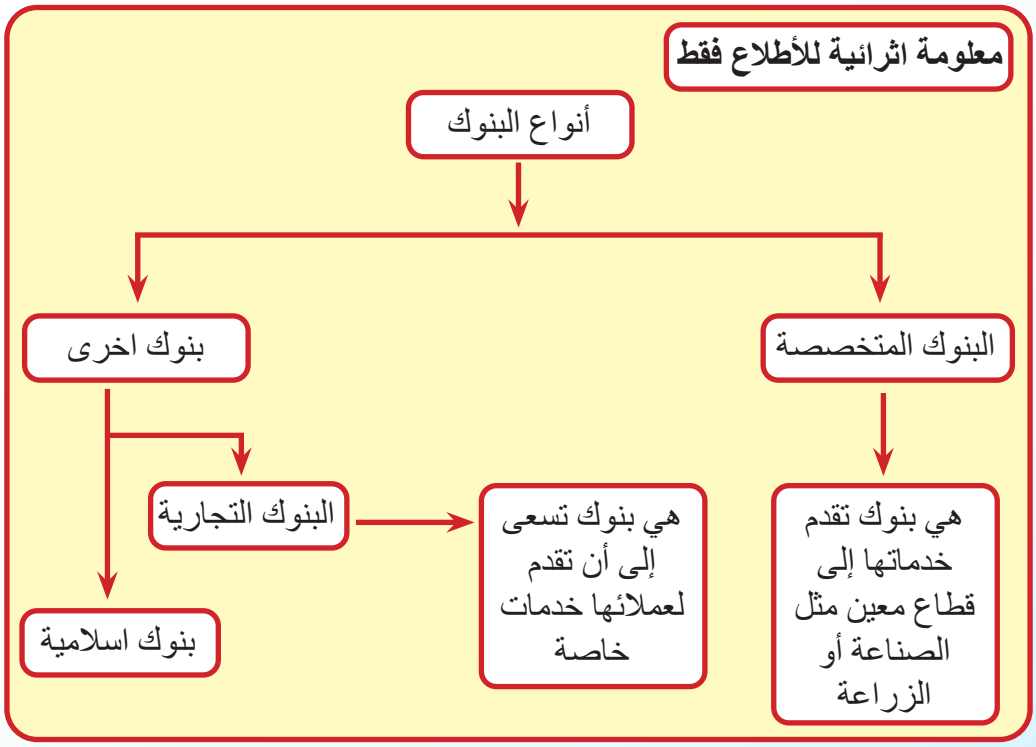

نشاط ١٩ **يكتب الطلبة ورقة عما تقدمه المصارف التجارية في محافظاتهم من خدمات للمتعاملين معها.**

ثانياً: الأسواق المالية: هي السوق التي تنظم تدفق الاوراق المالية بين المدخرين والمستثمرين، من خلال عمليات تداول الاوراق المالية. وهي سوق منظمة تنظيماً دقيقاً لتداول الأسهم والسندات.

١ـ خصائص الاسواق المالية

أ ـ تعد إحدى الاسواق الرئيسة التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي في المجتمع.

ب- تعد إحدى مكونات القطاع المالي الحديث.

ت- تمثل وسائل لتمويل الاستثمارات من خلال طرح اسهم و سندات المشروعات.

٢ـ وظائف الاسواق المالية

أ ـ تعمل الاسواق المالية على توفير التكاليف للمقترض والمقرض، بشكل منظم ومتسم بدرجة عالية من الأمانة والثقة في التعامل.

ب- تقدم الاسواق المالية معلومات دقيقة وصحيحة للمستثمرين عن الوضع المالي للشركات صاحبة الأسهم والسندات. مما يسهل معرفة العائد والمخاطرة.

ت- ضمان سيولة عالية للأصول المالية.

ث- يتم تحديد سعر الاوراق المالية من خلال آلية عرض الاسهم والسندات والطلب عليها.

٣: أنواع الاسواق المالية

من حيث المعنى:

أ ـ **الاسواق الأولية (الرئيسة):** هي الاسواق التي تطرح فيها جميع الاصدارات الجديدة من الاسهم والسندات .

ب- الاسواق الثانوية: هي الاسواق التي يتم فيها بيع وشراء الادوات المالية التي تم طرحها.

من حيث المكان:

أ ـ **الاسواق المنظمة (البورصة):** وهي هيئة رسمية يتم فيها بيع وشراء الاسهم والسندات، وتوجد قوانين تحكم عمل هذه الاسواق.

ب- الاسواق غير المنظمة: وهي لا تمثل مكاناً معيناً، ويقوم المتعاملون مع السوق المنظمة (البورصة) بتداول الاسهم والسندات خارجها.

نشاط ٢٠ **يكلف الطلبة بمناقشة دور سوق بغداد للأوراق المالية.**

أسئلة الفصل الرابع

س١: عرف خمساً مما يأتي:
الحاجات الخاصة (الفردية) - الموازنة العامة - النفقة العامة - البنك المركزي - الضريبة - النقود - السوق المالية - الاسواق المالية المنظمة (البورصة)

س٢: أجب عن اثنين من الآتي:
أ- بيِّن دور الحكومة في إشباع الحاجات العامة معززاً ذلك بمخطط.
ب- وضح كيفية تقسيم الايرادات العامة.
ت- ما القواعد الأساسية للنفقات العامة.

س٣: ما وظائف أربعة من الآتي:
أ- البنك المركزي. ب- النقود. ت- الحكومة باستخدام النفقات العامة.
ث- المصرف التجاري. ج- الاسواق المالية

س ٤: أجب عن فرعين:
أ- ما أهمية الايرادات الاقتصادية للحكومة من اجل القيام بدورها.
ب- هناك مبادئ أساسية متفق عليها في إعداد الموازنة العامة للحكومة، عدد خمسة منها واشرح واحدة.
ت- هناك أدوات رئيسة تعتمدها السياسة النقدية للتأثير في عرض النقد (السيولة النقدية)، وضِّحها.

س ٥: أملأ الفراغات الآتية بما يناسبها:
أ- الرقابة البرلمانية (التشريعية) لها الحق في التحقيق واستجواب ..... أو ..... عند مراجعة الحسابات الختامية.
ب- اذا كانت الايرادات العامة أكبر من النفقات العامة فأن الموازنة تكون في حالة ..... .
ت- لا يسمح للحكومة بتنفيذ الموازنة إلا بعد اجازتها من قبل السلطة ..... (البرلمان).
ث- بطاقة الصراف الآلي هي بطاقة صادرة عن مؤسسة مالية يمكن استعمالها في ماكنة الصراف الآلي (.....).
ج- استخدمت المجتمعات القديمة النقود السلعية مثل (.....) عند البابليين، و(.....) عند المصريين.

س ٦: علل ما يأتي:
أ- يعد البنك المركزي وكيلاً مالياً للحكومة.
ب- يصعب على وزارة المالية اعداد موازنة متوازنة.
ت- ترتبط النفقات العامة بتحقيق نفع عام للمجتمع ومن دونه لاتعد نفقات عامة.
ث- يتوافر الهدف الاجتماعي ضمن اهداف المالية العامة.
ج- لا يمكن الاستغناء عن المصارف التجارية في عالمنا المعاصر.